

ممارسة الخدمة العمومية الإذاعية من خلال الأنظمة الإعلامية الدولية والمحلية

د. صفاح أمال فاطمة الزهراء أ. مرواني محمد

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

الملخص:

يعتبر النشاط الإعلامي الإذاعي من أهم الممارسات الإعلامية والاتصالية التي تربط المؤسسات و الجماهير العريضة ، حيث مارست الإذاعة دورا استراتيجيا على مر العصور ولعل أبرز مرحلة سيطرة فيها ، كانت مرحلة ما بين الحربين العالميتين ، حيث لعبت دورا هاما من خلال القيام بالتعبئة الجماهيرية ، لذلك اهتم بها الحكام والقائمون على إدارة المؤسسات لتسييرها وفق ما يلي طلباتهم و ما يبني علاقات طيبة مع الجماهير ، وكغيرها من الوسائل الإعلامية ، تعمل الإذاعة في إطار مؤسساتي يقوم على استقبال مدخلات ويعمل على تصدير مخرجات وفق قوانين و ضوابط و نظم تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، لذلك سوف نحاول عرض الاختلافات القائمة ما بين النظم الإعلامية السائدة ونظرتها لممارسة الإذاعة للخدمة العمومية للوصول لتحديد واقع الخدمة العمومية من خلال قوانين الإعلام الجزائرية القديمة والحديثة.

الكلمات المفتاحية: الإذاعة، النظم الإعلامية، الخدمة العمومية، قانون الإعلام، قانون السمعي البصري في الجزائر.

Résumé :

L'activité médiatique radiophonique , est parmi les importantes activités qui lie les entreprises et les larges public , car la radio a joué un rôle stratégique au file des années , et elle était surtout marquante pendant les deux guerres mondiales ou elle a participé dans la mobilisation de masse , cependant elle a pris

une grande considération , chez les gouverneurs et les directeurs des organisations ,qui on pris la peine sa gestion selon leurs besoins ,et afin d'établir de bonnes relations avec le public , et comme les autres médias , la radio travail dans un cadre organisationnel , elle reçoit des imputes ,et elle exporte des outputs, selon des lois et des normes et des systèmes différents , c'est pour cela nous allons exposer ces différences entre les systèmes médiatiques mondiaux et leurs définitions des activités du service public et puis définir le service public selon les lois médiatique algérienne anciennes et nouvelles.

مقدمة:

تعتبر الإذاعة من الوسائل الإعلامية التي لعبت دورا هاما في حياة الشعوب عبر التاريخ ، حيث مثلت أهم الأحداث خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، كما عرفت انتشارا واسعا في جميع أنحاء العالم ، لتنتقل لتناول المواضيع الاجتماعية والثقافية ، بعد انتهاء الصراعات السياسية والعسكرية، التي كانت منتشرة آنذاك ، متأثرة بالأنظمة السياسية بالدرجة الأولى فنجد الأنظمة الشمولية ، التي عرفت انتشارا قبل ظهور وسائل الإعلام الكبرى ، ثم ظهور الأنظمة الشيوعية والاشتراكية والرأسمالية ، التي ظهرت بعد سقوط الأنظمة الشمولية الديكتاتورية ، حيث نلاحظ نقلات نوعية من فترة إلى أخرى أثرت على الأنظمة الإعلامية بما فيها الأنظمة الإذاعية .

وعليه في ظل هذه الاختلافات السياسية ، واختلاف الأنظمة وفلسفاتها ومبادئها ، تختلف مبادئ وممارسات المؤسسات الإعلامية والاتصالية ، لذلك سوف نحاول من خلال هذه المداخلة عرض النظم الإعلامية السائدة وأهم مبادئها وممارساتها وعلاقتها بالمؤسسة الإذاعية ومبدأ الخدمة العمومية من خلال طرح الإشكال ومجموعة من التساؤلات :

كيف يتجلى مفهوم الخدمة العمومية من نظام إعلامي إلى آخر ؟
من هو النظام الأقرب لمفهوم الخدمة العمومية ؟

كيف تتجلى الخدمة العمومية من خلال النظام الإذاعي الجزائري ؟
هناك إشكال حول مفهوم الخدمة العمومية، فمن الصعب تحديد مفهوم موحد فهي تتمثل: في تقديم خدمة للجميع في إطار الصالح العام في إطار عمومي، وذلك بالاتجاه للجميع والقيام بعمل مع محاولة تقديم عمل نوعي يتميز بالمساواة في التوزيع ، في نفس الوقت لا تعتبر الخدمة العمومية حكرا على القطاع العمومي ، فحتى القطاعات الخاصة تمارس هذه الخدمة من خلال الإعلام في الإذاعة و التلفزيون وذلك ما سوف نحاول استعراضه وتوضيحه من خلال الأنظمة الإعلامية السائدة وكيف تحدد مفهوم الخدمة العمومية وممارستها من خلال الإعلام الإذاعي الذي يمثل الإعلام السمي الذي حقق عدة إنجازات في السنوات الماضية وفي أهم القضايا العالمية ذات الصدى الجماهيري .

الأنظمة الإعلامية السائدة في العالم :-

تختلف الأنظمة الإذاعية من دولة إلى أخرى ، حيث تتبنى الدول الأنظمة الإعلامية التي تتناسب مع ظروفها المجتمعية ، ويحقق أهدافها ، ويتماشى مع الأفكار والقيم السائدة فيها .

الإذاعة : هي نظام فرعي من المجتمع تتأثر بالبيئة التي تعمل فيها ، كما تؤثر فيها ، لذلك فإن النظم الإذاعية في العالم تعكس إلى حد كبير درجة تقدم المجتمع التي تخدمه أي الظروف الاجتماعية ، كما أنها تعكس ظروفه السياسية ، والاقتصادية والثقافية والفكرية .

فالإذاعة مرتبطة بنظم الدولة الفرعية ، ككل تتفاعل معها وتتبادل معها المدخلات و المخرجات ، فالنظم الإذاعية تتخذ شكل و لون النظم الاجتماعية السائدة والدينية والاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها .

وبالرغم من اختلاف النظم الإذاعية في العالم ، إلا أنها تتفق جميعها على مبدأ أساسي وهو مبدأ امتلاك الدولة للموجات الإذاعية التي تقوم بتنظيمها وإدارتها ، طبقا لفلسفتها ، وبالطريق التي تساعد في تحقيق أهدافها¹. كما يعتبر التنظيم الحكومي للبت الإذاعي مهما من ناحية ، استخدام الموجات الإذاعية من خلال وضع نظام لمستخدمي القنوات الإذاعية ، ولولا ذلك لتداخلت الإشارات الإذاعية ، فتحول دون

وضوح الاتصال المطلوب ، كما يمكن أن تكون هناك أسباب أخرى لتنظيم الحكومات لموجات البث الإذاعي.² النظم الإعلامية العالمية :-

هناك أربع اتجاهات مختلفة تحدد الطريقة التي يتم بواسطتها تنظيم الإذاعة في كل دولة:

النظام السلطوي، النظام الاحتكاري، النظام التجاري الحر، النظام المختلط
سوف نحاول عرض مجموعة التقسيمات السائدة على أساس نظام الحكم وكذا حسب الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدول إلى جانب الظروف التاريخية والاجتماعية التي تميز هذه المجتمعات وهي التي تفسر طبيعة النظام الإعلامي السائد ومنه درجة الاهتمام بالخدمة العمومية.

1-النظام السلطوي:

تمتلك الحكومة المؤسسات الإعلامية ومنها المؤسسة الإذاعية ، وتشرف عليها وتديرها ، وتتخذ الإذاعة في ظل هذا النظام شكل هيئة حكومية تتبع إحدى الوزارات كوزارة الإعلام أو وزارة الثقافة .أو قد تتخذ شكل هيئة مستقلة تخضع لإشراف الدولة المباشر . وينتشر هذا النمط في جميع الدول التي كانت تأخذ بالنظام المطلق ، ومن أبرز هذه الدول نظام : إذاعة الاتحاد السوفييتي سابقا والصين الشعبية ، والدول الاشتراكية ، غير أن هذا النمط لم يعد يقتصر فقط على الدول الاشتراكية ، فحسب بل يتعداها إلى دول أخرى كفرنسا وبلجيكا وغيرها ، وفي هذه الحالة تعتمد هذه الدول على برلمانها التي تتمتع بقدر كبير من الحرية في منع الكومة من السيطرة على الإذاعة سيطرة تامة وتقوم هذه القيادات برسم سياساتها الإعلامية ، والإذاعية وتحديد أهدافها بما يتفق مع المصلحة العامة .

أما في الدول الاشتراكية والشيوعية تعتبر الإذاعة جزء لا يتجزأ من جهاز الدولة ، كما تبقى الدولة على عاتق الإذاعة مسؤولية العمل الايجابي ، في تنظيم الدولة وتوحيد الفكر حيث يقول لينين : " وظيفة الإعلام بما فيه الإذاعة وظيفة تنظيمية ، قبل أن تكون وظيفة دعائية " ويرى ستالين : " أن الإذاعة هي الوسيلة الرئيسية التي يقوم بها

الحزب من خلالها ، بالاتصال بالطبقة العاملة كما يؤكد أن الإعلام والإذاعة ، هما الوسيلة المثلى ، لنسج الروابط القوية بين الحزب وطبقة العمال³.
و يعتبر "كارل ماركس" Karl Marx : الأب الشرعي لهذا التوجه حيث يرى أن وسائل الإعلام ، يجب أن تعمل من أجل الأفضل ، والأفضل هو ما تقوله الدولة والقيادة الحاكمة ، إذ يعتبر أن كل ما تقوله أجهزة الدولة أخلاقي ووطني ، وكل ما يخالف ذلك يعتبر غير أخلاقي وغير وطي⁴ فهذا التوجه يعطي الحق للدولة لممارسة الخدمة العمومية من خلال وسائل الإعلام التي تملكها وتتمر من خلالها خطابات التوجيهية والإرشادية ، حيث انطلق هذا الفكر من ما حققته الثورة البلشفية سنة 1917 في روسيا والاتحاد السوفياتي سابقا ، حيث لاحظ العلماء والباحثون الدور الفعال للإذاعة في توجيه طبقة العمال وتحقيق التعبئة الجماهيرية ، وكسب تأييدهم من خلال أثير الإذاعة وكذا ساهمت في لعب دور هام أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى في المرحلة الانتقالية ودخول ما يعرف بالحرب الباردة .

2-النظام الاحتكاري :

وهو ما يعرف أيضا بنمط الهيئات العامة ، حيث يتم تأسيس هيئات إذاعية عامة تشارك ، الحكومات في السيطرة عليها بدرجات متفاوتة ، وتعمل الخدمات الإذاعية كشبكات قومية ، وبعض هذه الهيئات لا تحصل على تمويل حكومي مثل : هيئة الإذاعة البريطانية BBC وهيئة الإذاعة الكندية وأستراليا والسويد ، وتستخدم دول أخرى هذا النمط في الملكية من خلال الحفاظ على استقلال مالي وإداري محدود من الحكومة ، ولكنها لا تستغني تماما عن التمويل الحكومي⁵.

3-النظام التجاري الحر:

يقدم "سيدني هيد" ثلاث أنواع من النظم الإعلامية ، والتي فرق ما بين دول العالم الأول والعالم الثاني والعالم الثالث ، حيث يتميز النظام الإعلامي لدول العالم الأول ، بالنظام التجاري الحر ، وهذه الدول تشمل : أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا ونيوزيلندا وإسرائيل واليابان ، وتتبنى هذه الدول النظام الإعلامي الحر ، الذي ينظر إلى

المضامين الإعلامية باعتبارها سلعة قابلة للبيع والشراء وخاضعة لقانون العرض والطلب ولا بد أن تكون هذه السلعة مرغوبة ولها قيمة تجارية تحقق الأرباح.⁶ ويرتكز النظام التجاري الحر على اعتبار الإذاعة خدمة عامة ، تدعمها رسوم رخص الحيازة ، على أجهزة الاستقبال وتدار أساسا بشبكات قومية وليست كمحطات محلية.⁷

4-النظام المختلط :

هذا النظام هو عبارة عن مزيج لمجموعة من الأنظمة التي تجمع ما بين الأنظمة الحكومية والأنظمة التجارية الحرة ، حيث تلجأ بعض الدول نتيجة اختلاف ظروفها المجتمعية إلى الأخذ بأكثر من نظام إذاعي واحد ، ففي هذه الحالة تمتلك هذه الدول هيئة إذاعية رسمية وفي نفس الوقت تعطي للهيئات العامة والخاصة للأفراد حق امتلاك هيئات إذاعية أخرى ، بموجب اتفاقيات تحدد فيها حقوق وواجبات كل من الدولة والإذاعة ، وأفضل مثال على ذلك هو : كندا التي تعمل فيها المحطات الخاصة جنبا إلى جنب مع هيئة الإذاعة الكندية الرسمية ، وتنتشر فيها المحطات الإذاعية المملوكة من طرف الأفراد والهيئات الخاصة ، بينما تقوم الإذاعة الكندية بتغطية جميع المناطق الجغرافية ، وتركز على مبدأ الخدمة العمومية لخدمة جميع الأفراد ، وتأخذ دول أخرى إلى جانب كندا بهذا النمط مثل اليابان التي تمتلك 50 شركة إذاعية تعمل إلى جانب الإذاعة اليابانية الرسمية.⁸

كما يمثل النظام الإذاعي في ألمانيا ، من أبرز الأنظمة الناجحة التي استطاعت التنسيق ما بين الإذاعة الوطنية والإذاعات المحلية الخاصة ، وهو خير مثال للإعلام الأوروبي ، حيث انتقلت من النظام الشيوعي إلى النظام الفيدرالي ، وبعد التوحيد ما بين الشقين الغربي والشرقي ، استطاع النظام الإعلامي الجديد تقديم خدمة إعلامية عمومية لكل الأطراف بالتساوي ، دون تمييز بين المركز والعاصمة وبين أي منطقة حتى ولو كانت قرى صغيرة وأرياف ، حيث يتكون نظامها الإذاعي من اتحاد محطات : قنوات محلية تمثل معظم الولايات الألمانية وتمتع باستقلال ذاتي عن القناة الأم أي القناة الأولى.⁹ نلاحظ من خلال عرض الأنظمة الإعلامية الأربعة ، أنها تتطرق إلى طريقة تنظيم المؤسسة الإذاعية من ناحية نمط الملكية ، ونطاق البث والظروف التي تعيشها كل دولة من

الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية ومن خلال طبيعة المواضيع التي تتطرق إليها الإذاعات وعلاقتها بالجمهور المستهدف وكل نظام يركز على مبدأ الخدمة العمومية فالنظام السلطوي يعتبر الإذاعة أداة ووسيلة يمر من خلالها رسائلها إلى الجمهور بهدف التعبئة الجماهيرية ، وتحسين العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم ومراقبة جميع المضامين وجعل الوسيلة الإعلامية الناطق الرسمي باسم الحكومة والدولة ومؤسساتها بغرض تحقيق الصالح العام والحفاظ على الوحدة الوطنية .

أما في النظام الاحتكاري أو ما يعرف بنظام الهيئات العامة ، تقوم السلطة الحاكمة بفتح مجال محدد لإعطاء بعض الهيئات والمؤسسات جانباً من الحرية في تسيير المؤسسات الإذاعية ، بشرط ضمان الخدمة العمومية وتجميع المتلقين على كلمة واحدة ، ولكنها تواصل دورها في مراقبة عمل هذه الهيئات المستقلة من خلال تمويلها وتحفيزها على الخدمة العمومية وهذا ما يظهر في الدول التي تضم عدة أصول عرقية واختلاف في اللغات واللهجات فكل هيئة تهتم بجماعة اجتماعية وتجعل من إعلامها وحدة متناغمة ومتناسقة في الإطار العام .

أما في النظام الحر أو النظام الليبرالي فهو يركز على تكريس مبدأ الفردانية ، والبراغماتية ، وحرية المنافسة وهو يتيح التسابق نحو إنتاج أحسن وأفضل المضامين الإعلامية التي ترقى إلى مستوى طلبات وانتظارات الجمهور مهما اختلفت أصولهم العرقية والدينية والثقافية فهي تخضع المنتج الإعلامي لقانون العرض والطلب وتكرس الصناعات الثقافية والإعلامية التي من شأنها كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير ، وهذا ما تركز عليه البحوث الإدارية والإمبريقية التي تدعم هذا النظام وهذا التوجه ورغم ذلك فإن هذا النظام لم يهمل مبدأ الخدمة العمومية وذلك ما يلتقي مع دراسة حاجات ورغبات الجماهير بغرض تلبيةها وخدمتها بما يحقق الرضا العام وحقيق علاقة وطيدة مع جمهور المستمعين وهذا النموذج عرف رواجاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت خدمة الأقليات العرقية بالحفاظ على قيم المواطنة والصالح العام ، من خلال التكتل في إطار وحدة تحمل عدة أنواع عرقية وثقافية اجتمعت على تحقيق هدف واحد وهو المصلحة والمنفعة .

كما يدعم النظام المختلط، وجود أنظمة إذاعية متعددة تجمع ما بين النظام السلطوي ، و النظام الاحتكاري و الأنظمة الحرة وذلك بغرض خدمة جميع الأطراف مع الحفاظ على السيادة العامة و الخاصة من خلال فتح المجال لأصحاب الأموال و الأعمال لممارسة الإعلام و تحقيق أرباح و الاستقلال عن الحكومات و التقرب من الجمهور بغرض مرافقة احتياجاته الخاصة التي ربما لا تتحقق من خلال الإعلام الحكومي العام ، الذي لا يستطيع مواكبة خصوصيات الجمهور كلما كبرت المساحات الجغرافية و تعدد التركيبات البشرية و اختلفت الثقافات و الديانات مما يتطلب خلق عدة أنظمة تتماشى مع هذا الواقع بهدف تحقيق الصالح العام و تكريس و تحسين مبدأ الخدمة العمومية .

و بالحديث عن الأنظمة الإعلامية و علاقتها بالأنظمة الإذاعية و مبدأ الخدمة العمومية، هناك من يتحدث عن النظريات الإعلامية التي تغذت منها الأنظمة الإعلامية حيث نجد :

النظرية السلطوية :

و ترتبط بنظم الحكم الاستبدادية التي كانت سائدة في العصور الوسطى في القرنين 16 و 17، و التي عبر عنها الملك لويس الرابع عشر في مقولته الشهيرة : أنا الدولة 'je suis l'Etat و الدولة هنا تسيطر سيطرة تامة على كافة وسائل الإعلام و تتحكم في نشر المعلومات ، بينما في المقابل نظرية الحرية : هي تعارض النظرية الأولى ، و هي تتيح تداول الأفكار والآراء دون تدخل الدولة في شؤون المواطنين أيا كان نشاطهم ، حيث تدعو هذه النظرية إلى حرية التعبير من خلال وسائل الاتصال المختلفة و تعتبر حرية الأفراد من الأولويات ، بينما نظرية المسؤولية الاجتماعية : تقوم على أساس أخلاقي ، مثالي يتفادى عيوب النظريتين : حيث تدعو هذه النظرية كافة العاملين في حقل الإعلام بالالتزام بمبادئ الحق و العدل و الحرية و السلام و الالتزام بالقيم الإيجابية من أجل وجود عالم أكثر سعادة و أمنا ، و تعمل على بناء الإنسان و ترقيته ، و يجعله يعمل دائما لصالح الجماعة و المجتمع و الوطن و بغض النظر عن النظريات السابقة ، تركز هذه النظرية أهمية المسؤولية¹⁰.

و بالنظر إلى اختلاف النظريات التي اعتمدت عليها الأنظمة الإعلامية ، في تحديد مبادئها و قوانينها و فلسفاتها لتحديد طبيعة العمل الإعلامي ، و من خلال بروز عدة تنظيمات

للمؤسسات الإذاعية من مؤسسات حكومية ، و مؤسسات قومية ، ومؤسسات خاصة يبقى التوجه الذي ينادي بأخلاقيات المهنة الإعلامية هو الأقرب من ممارسة الخدمة العمومية ، التي تحترم فيها الأخلاق و المبادئ و بغض النظر عن مصادر التمويل ، و المتحكمين في السياسات الإعلامية ، الأنظمة الإعلامية التي تعمل وفق مبادئ المسؤولية الاجتماعية هي الأقرب إلى الخدمة العمومية التي تعمل على تجسيده المؤسسات الإعلامية بما فيها قطاعات السمعى البصرى .

النظام الإعلامى فى الجزائر:

أما بالحديث عن النظام الإذاعى فى الجزائر فيجب أن نتطرق فقط إلى نظرة تاريخية وجيزة حول تطورات القوانين الإعلامية التي تميزت بمرحلة ما بعد الاستقلال 1962، و صدور أول قانون إعلام سنة 1982، و بعد ذلك صدور دستور 1989 الذي كرس التعددية الإعلامية التي أتاحت ظهور قانون جديد للإعلام سنة 1990 هذا القانون سمح يتواجد قطاع عمومي و قطاع خاص فى مجال الإذاعة و التلفزيون ، حيث يجيز الفصل 56 من القانون استعمال أموال الأثير الإذاعية من طرف الخواص (القطاع الخاص) بعد الحصول على ترخيص إداري و الاتفاق على دفتر شروط لاستغلال هذه الأموال و يعتبر القانون هذه العملية استعمالا خاصا لملك الدولة¹¹ ، كما جسد هذا القانون التعددية الإعلامية فى مجال الصحافة المكتوبة و الإعلام الإذاعى ، بعدها بدأ التفكير فى إنشاء إذاعات الجهوية و المحلية و تحرير قطاع السمعى البصرى ، ليظهر قانون 2012، ثم قانون 2014 للإعلام ، ليفسر أكثر فى إجراءات تحرير هذه القطاعات .

انتقل النظام الإعلامى فى الجزائر من النظام السلطوى الذى كان سائدا، إلى النظام المختلط الذى فتح مجالا من الحرية أمام الخواص مقابل احترام مبدأ الخدمة العمومية من خلال دفتر شروط: تحترم فيه قيم المجتمع الجزائرى و مقوماته الوطنية.

حيث تم تناول مفاهيم النشاط السمعى البصرى من خلال قانونى الإعلام ، لسنة 2012 و 2014، عدة نشاطات حول ترددات القنوات الراديوية و التلفزيونية ، و كيفية ممارسة نشاط السمعى البصرى ، بالتأكيد على دور هيئة رسمية تدير ذلك النشاط و تلعب دور الوسيط ما بين الحكومة و هذه المؤسسات .

كما يحدد قانون الإعلام لسنة 2012 ، الطابع العمومي للخدمات الإذاعية و ذلك يظهر من خلال المادة رقم 59: النشاط السمعي البصري مهمة ذات خدمة عمومية ، تحدد كيفيات الخدمة العمومية عن طريق التنظيم .

وتحدد المادة رقم 61 طبيعة الفاعلين: يمارس النشاط السمعي البصري من قبل : هيئات عمومية ، مؤسسات و أجهزة القطاع العمومي ، المؤسسات و الشركات التي تخضع للقانون الجزائري ، و يمارس هذا النشاط طبقاً لأحكام هذا القانون العضوي والتشريع المعمول به .¹²

نلاحظ أن النظام الإعلامي في الجزائر يتيح فرصة للخواص ، من خلال تحديد سلطة ضبط السمعي البصري كوسيط ما بين الحكومة و الخاص لتنظيم طريقة العمل على مستوى الإذاعات و القنوات الفضائية الموضوعاتية ، و تتجلى أكثر هذه الإجراءات من خلال قانون 2014 .

صدر قانون الإعلام المتعلق بنظام السمعي -البصري بالجريدة الرسمية ، يوم الأحد : 21 جمادى الأولى سنة 1435 ، الموافق ل: 23 مارس سنة 2014 ، في العدد رقم 16 ، يتعلق بالنشاط السمعي البصري و مبدأ الخدمة العمومية ، حيث يقدم مجموعة من التعاريف من أهمها الخدمة العمومية للسمعي -البصري :

هي نشاط للاتصال السمعي البصري ذات المنفعة العامة التي يضمها ، كل شخص معنوي يستغل خدمة للاتصال السمعي-البصري في ظل احترام مبادئ المساواة والاستمرارية و التكيف .

الخدمة الإذاعية : هي خدمة اتصالات راديوية تكون إرسالها معدة ليستقبلها عموم الجمهور مباشرة ، و يمكن أن تشمل هذه الخدمة إرسالات صوتية أو تلفزيونية أو أنواعاً أخرى من الإرسال .

نلاحظ من خلال عرض بعض المفاهيم المتعلقة بقطاع السمعي البصري ، و الخدمة العمومية و دور سلطة الضبط كوسيط يضمن تطبيق دفتر شروط يرتكز على تجسيد المضامين الثقافية المتنوعة التي ترتقي من خلالها الثقافة الجزائرية و التي ترتكز على احترام الاختلافات حيث نلاحظ أن مجال الحرية مفتوح مقابل احترام مجموعة من الشروط التي تضمن الوحدة الوطنية و تنفادي تهميش ثقافة على حساب أخرى من

خلال تكريس استخدام اللغة العربية بالدرجة الأولى من خلال البث الإذاعي ، احترام اللهجات المختلفة والعادات والتقاليد والحفاظ على الموروث الشعبي و خدمة جميع الثقافات ومسايرة المستجدات والتغيرات التي وصلت إليها الجزائر من خلال مكافحة جميع أشكال العنف والتطرف ، ترقية المرأة وحقوق الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة نبذ كل أشكال التفرقة والتركيز على ترقية المواطن الجزائري من خلال نشر ثقافة و مبادئ المواطنة وضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار والتوازن داخل المجتمع الجزائري رغم اختلافات الأنظمة الإعلامية السائدة واختلاف مبادئها وسياساتها ، يبقى الصالح العام الهدف المنشود من طرف المؤسسات الإعلامية وتظهر من خلال هذه الاختلافات أهمية الدور الذي تمارسه الإذاعات في نشر القيم العامة وقيم التضامن التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتوازن رغم الصراعات ، و يبقى الاتجاه الأخلاقي الذي تنادي به نظرية المسؤولية الاجتماعية النموذج الأقرب لمفهوم الخدمة العمومية والتي أصبح رهان أساسي بالنسبة للواقع الإعلامي في الجزائر و الرهان الوحيد لتحرير قطاع السمعي البصري

قائمة المراجع المعتمدة :

- 1-سهير عبد الغني بركات ، الإذاعة الدولية :دراسة مقارنة لنظمها وفلسفاتها ، شركة الطوبجي للطباعة و النشر ،جامعتي القاهرة و الكويت ،1979، ص 123.
- 2-طارق الشاري، الإعلام الإذاعي ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2009، ص 73.
- 3-المرجع السابق ص ص 128 ، 129.
- 4- أمينة صبري ،خالد جمال عبدو،مكانة الإذاعات الحكومية و دورها في ظل منافسة الإذاعات الخاصة، اتحاد إذاعات الدول العربية ،سلسلة بحوث و دراسات إذاعية ،العدد 62،تونس ،2008،ص52.
- 5- حسن عماد مكاوي، عادل عبد الغفار، الإذاعة في القرن الحادي و العشرين، الدار المصرية اللبنانية، المكتبة الإعلامية ،القاهرة ،2008، ص 54.
- 6-حسن عماد مكاوي ،إنتاج برامج الراديو، المكتبة لأنجلو مصرية ، القاهرة ،1989، ص ص 88،89.
- 7-سهير عبد الغني بركات ،مرجع سبق ذكره ،ص 133.